مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية Journal of Economics and Political Sciences
المجلد 19، العدد (1)، يونيو2022، 84-109 Vol. 19, No. (1), June 2022 ,84-109

نموذج CAMEL: دراسة حالة مقارنة للأداء المالي بين المصارف الحكومية والخاصة في ليبيا

منى حسن اسميو
باحثة في قسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد والتجارة
جامعة المرقب

الصادق حسين غيث
استاذ التمويل والمصارف المشارك
كلية الاقتصاد والتجارة
جامعة المرقب

ملخص الدراسة

هدف البحث الى مقارنة الأداء المالي للمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا، وذلك اعتماداً على نموذج السلامة المصرفية CAMEL من خلال مؤشراته المالية (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، وقد أجريت على عينة ممثلة بمصرفين (مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية) خلال الفترة (2009–2017)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إطار المقارنة لمؤشرات النموذج لكلا المصرفين، وتوصل البحث الى نتائج تعكس القوة المالية للعينة، حيث اتضح لدينا أفضلية مصرف التجارة والتنمية عن مصرف الجمهورية في مؤشرات السلامة المصرفية، فقد حظي بدرجة تصنيف مرضية (2)، مقارنة بمصرف الجمهورية الذي كانت درجته معقولة (3)، إضافة الى أن هنالك فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الادارة) بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL، وذلك في الوقت الذي لا توجد فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (الربحية، السيولة) بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المصارف الليبية، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، نموذج CAMEL.

مقدمة الدراسة

يعد قطاع المصارف في ليبيا من أهم القطاعات الاقتصادية، وذلك للمكانة التي يحظى بها هذا القطاع في النظام المالي للدولة، فبالنظر الى المصارف الليبية وفقاً لمنشورات مصرف ليبيا المركزي؛ فقد بلغ اجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة 119,9 مليار دولار، وعدد المصارف التجارية العاملة وصل الى 19 مصرفاً، تزاول نشاطها من خلال 545 فرعاً ووكالة مصرفية، وذلك استناداً لتقارير مصرف ليبيا المركزي، وهو المصرف الذي يمثل السلطة النقدية في ليبيا والمشرف على الوحدات المصرفية الموجودة في البلاد.

Corresponding author. Email: assadeg69@yahoo.com
Received15/6/2022 ; final version received23/6/2022; Accepted 28/6/2022; Available online30/6/2022

وفي الوقت الذي تحاول فيه المصارف الليبية اللحاق بالتطورات التكنولوجية والوصول الى درجة التنافسية؛ نجدها تعاني من تراجع في الأرباح وتدني في مستوى الخدمة المصرفية ونقص في السيولة، وأصبحت مؤخراً لا تحظى برضا عملائها وزبائنها، وذلك نسبةً للتغيرات الراهنة والأحداث الحاصلة في ليبيا.

فقد شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية التي كان لها انعكاس على أداء المؤسسات المالية، وهذا ما أشار اليه مصرف ليبيا المركزي في منشوراته التي تخص البيانات المجمعة، حيث سجلت تراجع في أداء بعضها وصعوبة تكيفها مع الانقسام السياسي الذي نتج عنه إدارة مركزية مصرفية غير موحدة، بالتالي في ظل هذه الظروف وجب علينا التعرف على أداء هذه المصارف وتحديد تصنيفها، وذلك بواسطة نموذج التقييم الأمريكي CAMEL الأكثر استخداماً في تقييم الأداء المالي للمصارف في دول كثيرة، نموذج CAMEL الذي يتكون من (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، حيث يتضمن مؤشرات شائعة ونسب مالية تكشف مواطن القوة والضعف لدى المصارف، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها ومعالجة المشاكل التي تعتليها. مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة

انطلقت الدراسة من أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف بشكل عام، سواءً أكانت حكومية أو خاصة، تقليدية أو إسلامية، حيث أن هذه الأهمية مقترنة بنجاح المؤسسة المصرفية من عدمها؛ وذلك في إطار المتغيرات التي تتأثر وتُؤثر في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالدولة الليبية ومؤسساتها، ومن هذه الجزئية؛ واكمالاً لما تم تناوله في تقديم البحث؛ نحاول تسليط الضوء على اشكال الدراسة الممثل في السؤال التالي:

هل توجد فروقات ذو دلالة إحصائية في بنود نموذج CAMEL بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية؟ يتم عرض المشكلة التي ستعالجها الدراسة بكل وضوح مع مراعاة الدقة والإيجاز.

فرضيات الدراسة

انطلاقاً مما سبق؛ يمكن صياغة الفرضيات بالصورة التالية:

- توجد فروق لملاءة رأس المال بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL.

- توجد فروق لجودة الأصول بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL.
- توجد فروق لكفاءة الادارة بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL.
- توجد فروق للربحية بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL.
- توجد فروق للسيولة بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL.

أهداف الدراسة

يهدف البحث الى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من خلال اتباع أسلوب نموذج علمي CAMEL، والذي نسعى من خلاله للحصول على نتائج تكشف لنا وضع الأداء المالي بأسلوب مقارن بين المصارف التابعة للقطاع الحكومي، وبين المصارف التابعة للقطاع الخاصة، وهذا من شأنه سيعكس أبرز الاختلافات بين هذين النوعين في مدى تأثرهما بمتغيرات البحث.

أهمية الدراسة

انطلق هذا البحث من عمق الأهمية المتشعبة التي يتمتع بها؛ حيث أنّ دراسة الأداء المالي وتقييمه يأتي ضمن المفردات المهمة على الصعيد البحثي وكذلك المهني، الى جانب دراسة المؤسسة المصرفية بحد ذاتها؛ والتي تحظى بدورٍ بارزٍ في الدولة عموماً، وفي القطاع المالي خصوصاً، ناهيك عن كون الاثنين – تقييم الأداء المالي والمصارف– محور اهتمام الباحثين، عليه؛ فالتوقعات تشير الى الفوائد المترتبة من نتائج هذا البحث، والتي ستزيح ضبابة الوضع، وتساهم في تبيان الصورة، وذلك من خلال ايضاح وضعية السلامة المصرفية في المصارف الليبية، وبالتالي توصيات ذو أهمية لعينة البحث والمهتمين لبلوغ أداء مالي سليم.

الأدبيات السابقة

يحظى موضوع الأداء المالي للمصارف بعديد الأبحاث التي تقوم على تقييمه منفرداً أو باعتماد التقييم في ظل وجود متغيرات أخرى، وفي إطار تعدد هذه الدراسات؛ نلحظ أنها اعتمدت على أساليب تقييم

مختلفة غير أننا هنا نركز على التقييم بواسطة نموذج السلامة المصرفية CAMELS ونلخص بعضاً منها:

دراسة **يمنية وبوعبدالله (2013)** هدفت الى تبيان أثر نظام التقييم البنكي CAMELS على فاعلية الرقابة المصرفية، وتحديد مدى التزام البنوك (البنك الوطني الجزائري، البنك بي أن بي باريبا) بمعايير التقييم الدولية خلال الفترة (2012-2010)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال احتساب النسب المالية الممثلة عن مؤشرات نموذج السلامة المصرفية، الى جانب الاستبيان في قياس درجة حساسية السوق لكلا البنكين، واستناداً على ذلك؛ تبين أن وضعية البنكين مرضية (التصنيف رقم 2) حسب التصنيف الكلي، ومن خلال تحليل كل مؤشر على حده؛ اتضح أن بنك بي أن بي باريبا الجزائر أفضل من حيث الأداء عند مقارنته بالبنك الوطني الجزائري، واضافة لما سبق؛ فقد أشادت الدراسة بفاعلية أسلوب CAMELS في عملية تقييم أداء البنوك وتوجيه متخذي القرار.

وفي الجزائر أيضاً، سعت دراسة **زغود (2015)** الى تقييم أداء البنك الوطني الجزائري بواسطة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام نموذج القياس في عملية تقييم الأداء خلال الفترة (2012-2011)، وخلصت النتائج الى مساهمة معيار CAMELS في تقييم أداء البنك، وتوجيه متخذي القرار فيه من خلال الكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف، أما عن الحالة الدراسية هنا؛ فقد بينت النتائج نسبية سلامة أداء البنك الوطني الجزائري، وهذا رغم السلبيات الناتجة عن تزايد حجم القروض المتعثرة وصعوبة القدرة على إدارة السيولة، وضمن توصيات الدراسة؛ تم الإشادة بضرورة تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك لجمهوره.

وفي اطار تقييم الأداء؛ لكن هذه المرة في ماليزيا، تأتي دراسة **Muhmad & Hashim (2015)** بهدف تقييم الأداء المالي للبنوك الماليزية البالغ عددها (35) بنك خلال الفترة (2012-2008)، والمتضمنة على مصارف محلية وأجنبية عاملة في الدولة، بما فيها البنوك الإسلامية والبنوك الاستثمارية، وذلك التقييم جاء وفقاً لنموذج CAMEL بحكم الأفضلية التي يحظى بها في عملية التقييم، استندت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، اضافةً الى اعتمادها على نموذجيين قياسيين لغرض الوصول الى نتائج تمثلت في أثر جيد لكل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) على أداء البنوك في ماليزيا، ولتحسين كفاءتها الإدارية أوصت الدراسة باتخاذ خطوات تحسن الإنتاجية الى جانب المراقبة المستمرة.

ودراسة **يامين والظهرواي (2016)** هدفت الى التعرف عن أثر عناصر نموذج CAMELS في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (13) بنكاً خلال الفترة (2012-2002)، استخدمت المنهج التحليلي، وللكشف عن أثر المتغيرات؛ تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط وكذلك المتعدد، الى جانب البرنامج الاحصائي SPSS، وكشفت النتائج عن عدم وجود أثر لعنصري الإدارة والسيولة في المخاطر الائتمانية، مشيرةً الى أفضلية بنك الإسكان وبنك القاهرة عمان من حيث الأداء، اضافةً الى أن البنوك التجارية الأردنية تشهد بيئة منافسة فيما بينها؛ وهذا ساهم في تباين أداء البنوك وتصنيفها الائتماني.

أما دراسة **أسعد (2018)** الى تقييم أداء المصارف العاملة في الدولة السورية، والمتمثلة في كل من (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر) خلال الفترة (2016-2015)، استندت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وباستخدام نموذج السلامة المصرفية CAMELS؛ توصلت النتائج الى صورة موضحة لوضع الأداء المالي في تلك البنوك، حيث حظى البنكين بدرجة تصنيف قوية في كل من (كفاية رأس المال، الربحية، حساسية السوق)، إضافةً الى ذلك، فقد كشفت الدراسة على أهمية نموذج CAMELS في تقيم الأداء المالي، كونه يعتمدُ على نموذج شامل موحد مقارنةً بأدوات التقييم المنفردة، والتي قد تعطي نتائج متضاربة فيما بينها.

وتناولت دراسة **Bawaneh & Dahiyat (2019)** تقييم مالي لجميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (13) مصرف، وذلك بواسطة نموذج السلامة المصرفية (CAMELS)، إضافة الى سعيها للتعرف عن أثر هذا النموذج على أداء المصارف خلال الفترة (2018-2012)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت عن وجود تأثير لكل من (كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية السوق) على الأداء، في الوقت الذي لا يوجد فيه أثر ذو دلالة إحصائية لـ(ملاءة رأس المال، جودة الأصول) على الأداء المالي للمصارف الأردنية.

وضمن الدراسات الحديثة؛ جاءت دراسة **اسميو وغيث (2020)** شاملة لدراسات عديدة قائمة على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية؛ حيث هدفت الى تحليل وتقييم الأدبيات المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي والمتغيرات ذات العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لعينة من الدراسات السابقة والبالغ عددها (65) دراسة في (12) دولة خلال الفترة (2019-2000)، ولخصت النتائج الى وجود عديد المتغيرات ذات الآثار المختلفة على الأداء المالي للقطاع المصرفي، وكشفت عن طرق قياس الأداء المالي والممثلة بـ (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة،

قائمة التدفقات النقدية، التحليل الافقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، وبإيضاح مزايا وعيوب كل مقياس مقارنةً بغيره من طرق القياس، ورغم شمولية البحث وتنوع المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف؛ الا أن هنالك متغيرات أخرى كالقوانين والتشريعات والإصلاحات والفوائد، والتي تأتي ضِمن تلك المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للبنوك لم تحظى بالبحث والدراسة، بناءً على ذلك تمت التوصية بدراسة أثر هذه المتغيرات على الأداء المالي في المصارف.

وفي إطار دراسة **اسميو وغيث (2020)** تم التطرق لدراسات مالية قائمة على تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية منها دراسة **(دوزان، 2002؛ إبراهيم، 2005؛ الأسود، 2008)**، غير أنها لم تلجأ الى نموذج الإنذار المبكر CAMEL في تقييم وضعية الأداء للمصارف التي تم استهدافها، حيث لجأت الى نسب مالية متفرقة اضافةً الى قائمة التدفقات النقدية، واستخدام الاستبانة لأجل التعرف على الأداء المالي للمصارف خلال فترات زمنية قديمة.

ومن هنا يتضح ما يميز هذه الدراسة عن غيرها؛ ابتداءً من اعتمادها على نموذج السلامة المصرفية CAMEL في بيئة مصرفية نامية يصعب فيها الحصول على البيانات، ورغم ذلك فالحداثة في الفترة الزمنية لدراستنا تعطيها ميزة عن دراسات سبق وأن بحثت في أداء المصارف الليبية، إضافة الى أنها قائمة على المقارنة بين القطاعين الحكومي والخاص في ظل الظروف الراهنة بالدولة الليبية، وما أن كانت هنالك فروقات في مؤشرات أدائها المالي، وذلك وفقاً لتصنيف الإنذار المبكر CAMEL المتبع في معظم الدول حسب ما يتضح من خلال الأدبيات السابقة.

منهجية الدراسة

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل) من المصارف التجارية عينة البحث خلال الفترة (2009-2017)، وستستند على التقارير السنوية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي فيما يخص المصارف التجارية.

حيث يحتوي جهاز المصارف في ليبيا على عدد (19) مصرف، وتتنوع بين المصارف التجارية والإسلامية، وتوجد فروع لبعض المصارف الأجنبية، وفي هذا البحث سنقتصر على مصرف الجمهورية ممثلاً عن المصارف الحكومية، ومصرف التجارة والتنمية التابع للقطاع الخاص، السبب الرئيس لاختيار هذه المصارف هو إمكانية الوصول على بياناتها المالية ومحدوديتها، باعتبار أن المصارف في الدول

النامية عادة ما يصعب الحصول على بياناتها، وركز البحث على سلامة العينة من عمليات الاندماج والاستحواذ خلال فترة الدراسة الزمنية باعتبار أن ذلك ينعكس على أدائها المالي.

جدول (1) المصارف عينة البحث•

المصرف	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	رأس المال
مصرف الجمهورية	1907	146	1,117,150,000 دينار ليبي
مصرف التجارة والتنمية	1993	30	213,341,939 دينار ليبي

• (**المصدر**: من اعداد الباحثان استناداً الى الموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية)

وفيما يخص المنهج التحليلي؛ فالتحليل المالي سيتم بواسطة نموذج السلامة المصرفية CAMEL، واتباع المنهج المالي المقارن بين المصرفين من خلال حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة من مؤشرات النموذج (نسبة رأس المال الأساسي، نسبة التصنيف المرجح، معدل النمو في المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة)، وذلك تمثيلاً عن (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) على التوالي، وهذا وفقاً للقوانين التالية:

جدول (2) النسب المالية عن مؤشرات نموذج CAMEL•

المؤشر	النسبة	القانون المعمول به
ملاءة رأس المال	**نسبة رأس المالي الأساسي**	$\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{متوسط الأصول}} \times 100$
جودة الأصول	**نسبة التصنيف المرجح**	$\frac{\text{المخصصات}}{\text{المخصصات + حقوق الملكية}} \times 100$
كفاءة الإدارة	**معدل النمو في المركز المالي**	$\frac{\text{إجمالي الميزانية العام الحالي – إجمالي الميزانية العام السابق}}{\text{إجمالي الميزانية العام السابق}} \times 100$
الربحية	**معدل العائد على الأصول**	$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$
السيولة	**نسبة السيولة**	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$

• (**المصدر**: تميسة، 2014؛ فرحات، 2019).

التحليل المالي المقارن:

وفقاً لنموذج السلامة المصرفية CAMEL، وبناء على الجدول (2)؛ نستطيع الوصول الى النسب المالية الخاصة بالمصرفين خلال الفترة (2009-2017):

جدول (3) النسب المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)•

السنة	ملاءة رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
2009	3.42%	21.96%	1.03%	107%
2010	2.98%	19.07%	1.05%	105%
2011	2.73%	19.27%	0.55%	106%
2012	2.55%	16.81%	0.55%	106%
2013	2.56%	20.09%	0.42%	106%
2014	2.53%	20.11%	0.26%	101%
2015	2.54%	20.05%	0.07%	106%
2016	2.51%	20.65%	0.11%	106%
2017	2.35%	21.08%	0.21%	105%

• (**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة).

جدول (4) النسب المالية لمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة (2009-2017)•

السنة	ملاءة رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
2009	4.38%	9.27%	0.71%	103%
2010	3.93%	12.39%	0.66%	103%
2011	3.81%	14.07%	0.06%	102%
2012	2.80%	8.46%	0.63%	102%
2013	4.89%	4.56%	0.91%	104%
2014	4.35%	4.60%	0.54%	104%
2015	3.93%	4.90%	0.51%	103%
2016	3.51%	3.08%	0.37%	104%
2017	3.08%	4.03%	0.74%	105%

• (**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة).

1- ملاءة رأس المال:

ان استفتاح عملية التقييم بمؤشر الملاءة المالية في نموذج camel لم يأتي عبثاً؛ فهذا المؤشر تحديداً يقع على رأس المؤشـــرات المالية المتبعة في عملية التقييم، وذلك للأهمية الرئيســـية التي يحظى بها في مسألة السلامة المصرفية، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية 2008، والتي على أثرها حرصت الجهات الرقابية على اعداد مؤشرات تُحقق التوازن المطلوب بين رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر.

والاعتماد على النســب المالية الحديثة كنســبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، إضــافة الى التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال؛ يعطي صـورة حقيقية عن الموقف المالي للمؤسـسـة المصـرفية من هذه الناحية، غير أننا هنا وبحكم أن معظم البيانات المســتخدمة كمُدخلات لاحتســاب هذه النســب غير متاحة؛ عليه قمنا بقياس هذا المؤشـر وفقاً للنسـب التقليدية، وذلك بما هو متاح من بيانات مالية في البيئة المصرفية الليبية.

وبالنظر الى البيانات السابقة؛ وحرصاً على إيضاح وضعية هذا المؤشر بما يُناسب والبيانات المتاحة؛ قمنا باحتساب **نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول**، ففي الوقت الذي تأخذ فيه النسب الحديثة بمدخلات أشـمل، نجد أن رأس المال الأسـاسـي يُركز على عنصـري (رأس المال المدفوع، الاحتياطات) فقط، إضـافة الى أن عملية الاحتسـاب تتم فيه بأخذ متوسـط الأصـول المسـجلة في قائمة المركز المالي (Average Total Assets) نيابةً عن اجمالي الأصـــول، وذلك لتجنب أي انحراف في مبلغ اجمالي الأصول قد يحصل عند استخدام القيمة الرقمية المعبرة عن الأصول في نهاية العام.

وما يمكن ملاحظته هنا هو توافق النســب المالية الخاصــة برأس المال الأســاســي في ارتفاعها وانخفاضــها، حيث ســجل مصــرف التجارة والتنمية أعلى ارتفاع له خلال عام 2013 محققاً نســبة (4.89%)، كذلك أعلى انخفاض تحقق خلال عام 2012 مُقدراً بنســبة تبلغ (2.80%)، أما بالنســبة لمصرف الجمهورية؛ فقد حقق هو الأخر النسبة الأعلى عام 2009 بما نسبته (3.42%)، وفي السنوات التي تليها نلحظ التدرج في انخفاض هذه النسبة، وذلك يُرى واضـحاً من خلال الرسم البياني (1)، وللحكم على مدى ملاءة رأس المال وفقاً لتصنيف CAMEL، يمكننا النظر الى الجدول التالي:

جدول (5) نسبة رأس المال الأساسي وفقاً لتصنيف نموذج (CAMEL)•

نسبة رأس المال الأساسي	درجة التصنيف	نوع التصنيف
5% فأكثر	1	رأس المال جيد
4% فأكثر	2	رأس المال ملائم
أقل من 4%	3	رأس المال ضعيف
أقل من 3%	4	رأس المال ضعيف جداً

• (**المصدر**: استناداً على الأدبيات العلمية السابقة: بوخلخال، 2012)

من خلال ما سبق؛ يتضح لنا أن ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية ضعيفة جداً، وذلك بحكم أن النسب المالية المستخرجة (أقل من 3%)، باستثناء عام 2009 الذي يقع في جزئية (أقل من 4%)، والتي تعبر عن ضعف رأس المال وان كان بصورة أقل من السابقة، أما بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فإننا نلحظ أن نسبه المالية جاءت في جزئية (أقل من 4%)، وهذا يشير الى أن رأس المال ضعيف، ويستثنى عام 2009 الذي سجل نسبة (4.38%)، وبالتالي فهي تُثمل حالة (4% فاكثر) أي رأس مال ملائم، أيضاً عام 2012 الذي كانت نسبته (أقل من 3%)، أي أن رأس المال هنا ضعيف جداً، وبالإجمال يمكن القول أن راس المال لكلا المصرفين يعاني من ضعف.

وبالنظر من زاوية أخرى؛ فإن الأدبيات السابقة تشير الى بعض الأسباب التي تؤدي الى زيادة هذه النسبة، وغالباً ما تكون الزيادة الحقيقة في قيمة رأس المال الأساسي هي المسبب في ارتفاع قيمتها، وبالنظر الى عينة الدراسة؛ فإننا نلحظ أن هنالك زيادة في قيمة رأس المال الأساسي خلال عام 2013 لكلا المصرفين، حيث أن مصرف الجمهورية زاد في قيمة رأس المال الأساسي بقيمة (48,200,000) د.ل بعد أن كان (68,950,000) د. ل ليصبح اجمالي رأس المال ممثلاً بـ (117,150,000) د.ل، وهذه الزيادة تجلت في رفع قيمة الاحتياطات، مقارنة بمصرف التجارة والتنمية الذي رفع رأس ماله الأساسي بزيادة عنصري رأس المال المدفوع والاحتياطات في آن واحد، وتجلت هذه الزيادة في رأس المال المدفوع بقيمة (55,000,000) د.ل بعد أن كان (50,000,000) د.ل ليُصبح رأس المال المدفوع ممثلاً بـ(105,000,000) د.ل، أما عن الاحتياطات فالزيادة فيها تحققت بقيمة (65,000,000) د.ل، وبالتالي يصبح اجمالي القيمة المضافة ممثلة بـ (120,000,000) د.ل وهي أعلى من الزيادة الحاصلة في مصرف الجمهورية، إضافة الى أن مصرف التجارة والتنمية قام بزيادة أخرى عام 2017 تجاوزت المليون ونصف.

هذه الزيادة انعكست على نسبة رأس المال الأساسي لمصرف التجارة والتنمية، في المقابل لم يتغير الوضع في مصرف الجمهورية في ذلك العام، وهذا يشير الى أن هنالك أسباب أخرى مؤثرة على عملية الزيادة والنقصان في مؤشر كفاية رأس المال، والأرجح هو تأثر هذا المؤشر بالمؤشرات المالية الأخرى كمؤشر الربحية وجودة الأصول اللتان يتأثر بهما ويؤثر فيهما.

وفي هذ الاطار؛ لا يمكن الوقوف على سبب محدد خصوصاً وأن عملية تحليل هذا المؤشر قد تمت بناءً على نسبة تقليدية توضح بشكل سطحي مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المالية الممثلة في مخاطر الائتمان وسعر الصرف وتقلب أسعار الفائدة، في الوقت الذي تُفتقد فيه المدخلات المالية التي يمكن بواسطتها حساب هذه القدرة وفقاً لتصنيف بازل، والذي يكشف بشكل أكبر وضعية المصرف، خصوصاً وأن احتساب المخاطر المالية لا يقف عند البنود الداخلة في الميزانية؛ بل يشمل أيضاً خارج الميزانية من بنود تؤخذ في حسبان التصنيفات المعمول بها في بازل.

شكل (1) نسبة رأس المال الأساسي الى إجمالي الأصول للمصرفين خلال الفترة (2009-2017)

(**المصدر**: القوائم المالية الخاصة بالمصرفين عينة الدراسة)

2- جودة الأصول:

ان الأهمية التي تحظى بها جودة الأصول مقارنة بالمؤشرات الأخرى تعتبر أهمية بالغة؛ والأسباب تكمن في انعكاس تصنيفاتها على مؤشرات التقييم المالية الممثلة بالربحية والسيولة والنمو إضافة الى ملاءة رأس المال المصرفية، حيث أنها كلما كانت في المستوى المطلوب؛ كلما انعكس ذلك بالإيجاب

على باقي المؤشرات، ويرتكز هذا المؤشر على نسبتين متعارف عليهما في عملية القياس، الأولى تتمثل في نسبة التصنيف المرجح والثانية ممثلة بنسبة اجمالي التصنيف، وكلاهما نسب كافية ومعبرة عن إدارة الائتمان والأصول بالمصرف، الى جانب قدرتهما على إيضاح حجم الخسائر التي تُصيب بند القروض، ومدى قدرة المصرف على اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية فيما يخصها.

أما بالنسبة لحالتنا العملية في هذه الدراسة؛ فقد تم الاكتفاء بنسبة التصنيف المرجح، ليس بحكم أنها كافية خصوصاً وأن مضمونها يتركز على جزئية المخصصات دون النظر بشكل أشمل للقروض المتعثرة؛ بل أن صعوبة تحصيل قيم بند (القروض المتعثرة) هو العائق الذي يحول بيننا وبين حساب نسبة إجمالي التصنيف، والتي تكون فيها القروض المتعثرة ضمن عمليتها الحسابية.

عليه فإن إطار التعليق على هذا المؤشر سيقتصر على **نسبة التصنيف المرجح**، هذه النسبة والتي تعرف أيضاً بمسمى نسبة الأصول المرجحة Weighted Classification Ratio (WCR)، كلما قلت كلما كانت المخاطر الائتمانية أقل، بالتالي إدارة الائتمان المصرفية جيدة وانعكاس مباشر على عنصري الربحية والسيولة، إضافة الى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة والعسر المالي الذي قد يعترض المصرف في هذه الجزئية، وبالنظر الى الحالة الدراسية الممثلة بمصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية نلحظ أن هنالك تباين كبير في القيم المنسوبة لكلا المصرفين في اطار هذه النسبة، وقبل التعليق على تفاصيلها وجب الإشارة الى التصنيفات المعتمدة لمؤشر جودة الأصول في نموذج CAMELS:

جدول (6) نسبة التصنيف المرجح وفقاً لتصنيف نموذج (CAMEL)•

نسبة التصنيف المرجح	درجة التصنيف	نوع التصنيف
أقل من 5%	1	قوية
5%–15%	2	مرضية
15%–35%	3	جيدة بعض الشيء
35%–60%	4	حدية
60% فأكثر	5	غير مرضية

• (**المصدر**: استناداً على الأدبيات العلمية السابقة: بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014)

بناءً على الجدول السابق؛ نستطيع القول أن نسبة التصنيف المرجح لبيانات مصرف الجمهورية تتحقق عند جزئية (**جيدة بعض الشيء**) والتي تتراوح قيمتها بين (15%–35%)، أي أن إدارة الأصول

في هذا المصـرف تعتبر جيدة وفقاً للتصـنيف المنصـوص عليه، في المقابل؛ نجد أن نسـبة التصـنيف المرجح لدى مصـــرف التجارة والتنمية وقعت بين فترتين، الفترة الأولى امتدت من عام 2009 الى عام 2012، وسجلت النسب التالية على التوالي (9.27%، 12.39%، 14.07%، 8.46%)، وبهذه الكيفية فهي تقع في جزئية (**مرضية**)، والتي تتراوح قيمها بين (5%-15%)، أما الفترة الثانية فقد امتدت من عام 2013 الى عام 2017، وســـجلت على التوالي ما نســـبته (4.56%، 4.60%، 4.90%، 3.08%، 4.03%)، وجُل هذه النسب تقع في جزئية (**قوية**) التي تعتبر (أقل من 5%).

عليه، ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن وضع المصرفين في إطار نسبة التصنيف سليم، غير أن الحال في مصرف التجارة والتنمية أفضل بكثير من مصرف الجمهورية، خصوصاً وأن الأول شهد تحسن في الفترة الثانية، بالرغم من أن حتى الفترة الأولى تعتبر مقبولة كونها مرضـــية، وهذه الأرقام قد توحي باسـتراتيجية جيدة متعبة من قبل مصـرف التجارة والتنمية في عملية تحصـيل القروض والفوائد المسـتحقة عليها، وإدارة العملية الائتمانية بشكل عام مقارنة بالمصرف الحكومي مصرف الجمهورية، وهنا ربما نقف عند مسألة نوع المصرف التي قد تُحدث فارقاً في نسبة التصنيف المرجح، فالمصـارف الحكومية عادة ما تُقرض الجهات العامة بشـكل متسـاهل مقارنة بالمصـارف الخاصـة التي تثبتُ شـروطها على القطاعات كافة، وهذا لا يعني سوء الإدارة الائتمانية لدى مصرف الجمهورية بالقدر الذي ساهمت فيه ظروف الدولة الليبية في مســألة تحصــيل القروض والقيم المالية من تلك الجهات خلال ظروف يحوشــها التوتر وعدم الاستقرار.

وفي المقابل؛ مصـــرف التجارة والتنمية نرجح أنه قد اتخذ قرارات تخفف قيمة الديون المشـــكوك في تحصـيلها، غير أن الجزم بحُسـنِ ادارته لبند الديون بشـكل عام والديون المتعثرة بشـكل خاص؛ يقف على نسـبة اجمالي التصـنيف (Classification Ratio Total) التي تعذر علينا حسـابها، فمن خلالها يمكن الإجابة على التسـاؤلات المتعلقة بحجم مخصـص الديون المتعثرة ومدى كفايتها لمواجهة المخاطر، والتي إذا ما سـجلت نسـب قليلة أسـوة بنسـبة التصـنيف المرجح؛ فهذا يعني أن المصـرف يحظى بجودة أصـول فعالة تنعكس على ملاءة رأس المال والربحية بشكل أفضل.

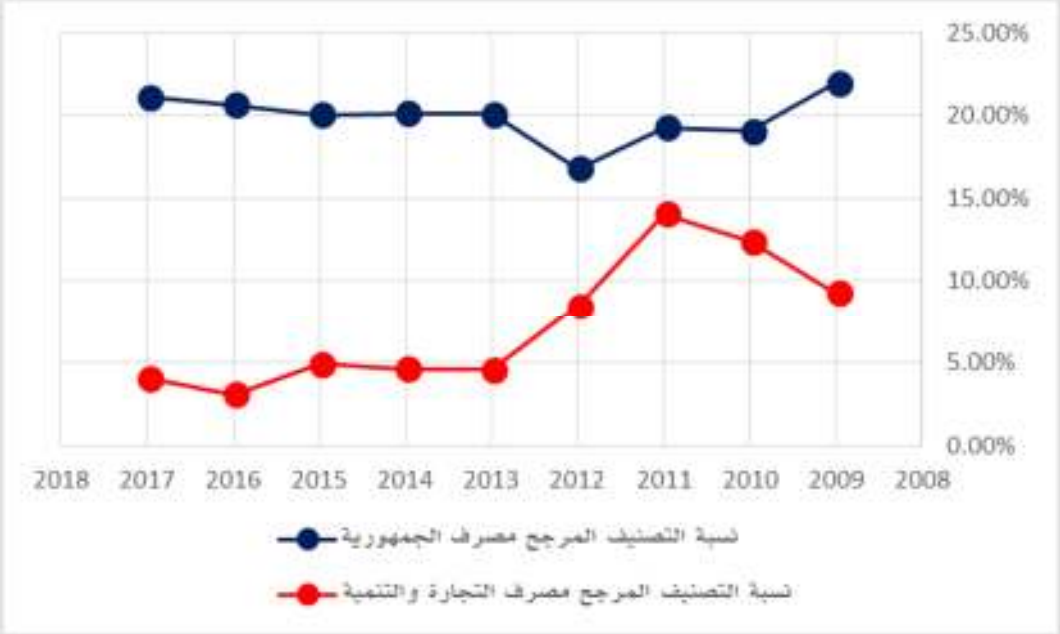

شكل (2) نسبة التصنيف المرجح للمصرفين خلال الفترة (2009-2017)

(**المصدر**: القوائم المالية الخاصة بالمصرفين عينة الدراسة)

3- كفاءة الادارة:

جرت العادة على اعتماد المؤشرات (النوعية) في تقييم كفاءة الإدارة لدى المؤسسة المصرفية، وهذا المتعارف عليه في الأدبيات السابقة التي تُعالج مسألة الكفاءة، حيث يتم الاعتماد على المقابلات الشخصية مع مسؤولي عينة الدراسة، كذلك يتم اللجوء الى الاستبيان للتعرف على وضعية الكفاءة من مناحي شتى، لعل أبرزها المفردات الخمس المتعارف عليها والممثلة في (الحوكمة، المواد البشرية، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات، التخطيط الاستراتيجي).

لكننا هنا- حسب وجهة نظر الباحثان- نرى أن هذا المقياس قد يُرى بشكل أوضح من خلال النظر الى مؤشرات camel السابقة، ومن ثم الحُكم على المفردات المتعارف عليها في هذا المقياس، وعلى سبيل المثال نستطيع من خلال النظر الى معيار كفاءة رأس المال للتعرف على قدرة المصرف المالية على مواجهة المخاطر، وهذه الأخيرة يحرص معيار كفاءة الإدارة على تِبيان وضع المصرف في التعامل معها، أيضاً مراقبة معدلات الربحية وجودة الأصول سنة بعد سنة؛ تُمكننا من التعرف على قدرة إدارة المصرف في التكيف مع الأحداث المتجددة والأحوال المتغيرة، وان كانت النتائج إيجابية فإنه يمكن الاستدلال على كفاءة إدارة المصرف بحكم تكييفه والمحافظة على أدائه في ضوء تلك الأحداث، وخلاصة ما سبق يكمن في إمكانية الاستنباط والتعليق على حالة الكفاءة دون اللجوء الى المؤشرات الكمية والنوعية التي تخصها بشكل مباشر.

والمتأمل في حالة المصـــارف الليبية يســـتطيع الجزم بانخفاض كفاءة ادارتها مع مراعاة الفوارق بين المصارف، الا أننا ها هنا رغبنا في اعتماد المؤشرات الكمية لبعض الأسباب، بدايةً تماشياً مع المؤشرات السـابقة التي تمت عمليتها التقييمية بشـكل كمي، الى جانب صـعوبة اللجوء الى المؤشـرات النوعية بحكم الجهد والوقت الذي ستستغرقه في بيئة أساساً لا تستجيب بشكل ميسر للباحثين من ناحية تقديم المعلومة، وهذا ما يجعل معظم الباحثين يسـتبعدون عنصـر كفاءة الإدارة من عملية التقييم خصـوصـاً عندما تكون عينة الدراسة في دولة نامية.

وفي إطار المؤشـــرات الكمية؛ يمكن الإشـــارة الى بعض المعدلات المتبعة في عملية التقييم أبرزها معدلات الانفاق، نسبة الإيرادات لكي موظف، التوسع في أعداد المؤسسات المالية **(بوخلخال، 2012)**، وهنالك من اختزل المؤشرات الكمية في (معدل الرفع المالي، العائد على السهم، نسبة الائتمان) بحكم أنها تعكس أكثر من جانب، ونظراً لمحدودية البيانات تم اللجوء الى نســـبة واحدة تمثلت في (معدل النمو في المركز المالي)، وذلك بغية الخروج بنتائج تخص هذا المؤشر وان كانت محددة.

وبالنظر الى كفاءة الإدارة من منظور **بمعدل نمو المركز المالي**، والذي يقيس قدرة إدارة المصـــرف على تنمية المركز المالي وزيادة نشاطاته، وبالتالي فهو انعكاس لفاعلية الإدارة المصرفية من عدمها، وفي هذه الجزئية نلحظ أن النتائج بينهما اختلفت، والتباين يُرى بشـــكل واضـــح عند المقارنة بينهما، وذلك منذ عام 2011 الذي سجل فيه مصرف الجمهورية حالة انخفاض متذبذبة رافقته الى عام 2017، وكان ملفتاً الانخفاض الحاد الذي شـهده خلال عامين 2013، 2015 مسـجلاً نسـب مالية بالسـالب (−0.10%، −3.30%) على التوالي، ما يدل على ضـعف في القدرة المالية للمصـرف، مقارنة بمصـرف التجارة والتنمية الذي ســـجل نســـب مالية إيجابية على توالي ســـنوات الدراســـة، وعام 2018 تحديداً كان ملفتاً للانتباه؛ خصوصاً وأن المصرف سجل نسبة مرتفعة جداً تمثلت في (58.68%).

وباعتبار أن المؤشـرات الكمية في حالة كفاءة الإدارة يصـعب وضـع تصـنيف لها من منظور نموذج CAMEL؛ تقرر لنا احتســـاب المتوســـط الحســـابي لمعدل نمو المركز المالي لكي يُرى بشـــكل أوضـــح المصـرف الأفضـل خلال سـنوات الدراسـة، وكانت النتائج موافقة لما جاء، حيث كان المتوسـط الحسـابي لمعدل النمو في مصـرف التجارة والتنمية أعلى من معدل النمو في مصـرف الجمهورية، حيث حقق الأول نسبة (17.80%) والثاني (7.04%).

والحُكم الأدق في مؤشـــر الكفاءة يمكن أن يُرى من خلال معدل نمو المركز المالي الذي دلل بنتائج توافق المؤشـرات السـابقة، لكن ذلك لا يعكس الدقة المطلقة خصـوصـاً وأنه كما ذكرنا في جزئية الأبعاد المتعددة الواجب النظر اليها عند تقييم كفاءة الإدارة في المؤسسة المصرفية.

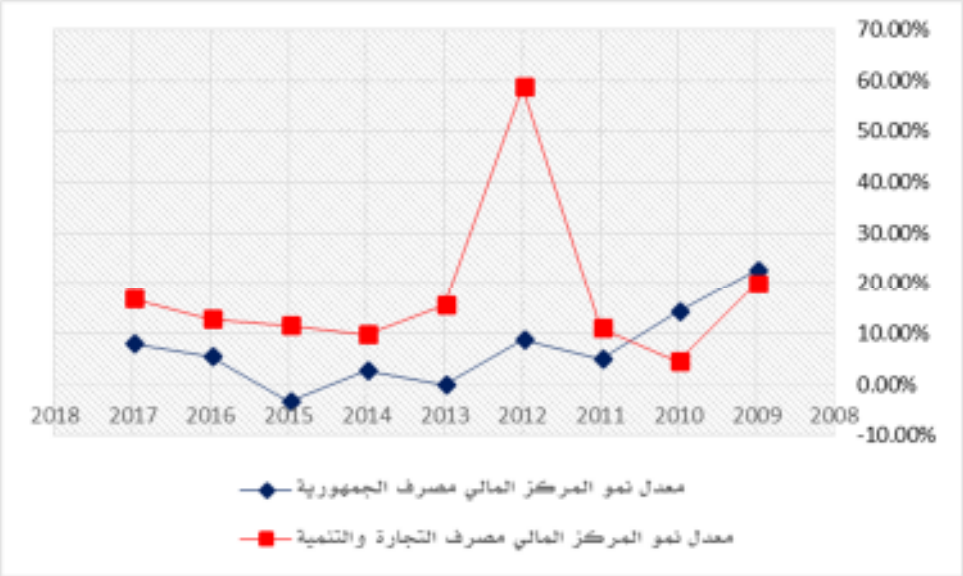

شكل (3) معدل نمو المركز المالي للمصرفين خلال الفترة (2009-2017)

(**المصدر**: القوائم المالية الخاصة بالمصرفين عينة الدراسة)

4- الربحية:

تشكل هذه النسب محور رئيس في عملية التحليل المالي للمؤسسات المالية بشكل عام، خصوصاً وأن الربحية تمثل الأداء المالي في كثير من الأدبيات السـابقة، وكأنهما وجهان لعملة واحدة، وهذا ليس من فراغ؛ فالربحية هي المحرك لنشـاط المؤسـسـة الذي ينعكس على أدائها المالي بما يعتليها من وضـع، فإذا كانت الربحية في حالة ارتفاع، فإن ذلك سـينعكس على كفاءة الأداء المالي في المصـرف، والعكس صحيح.

وتُركز الربحية على اثنين من النسـب المالية المتعارف عليهما في عملية التقييم، يتمثلا في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، إضافة الى نسب مالية أخرى تحدد وضع الربحية من خلال تقييم العوائد في إطار المبيعات كصافي الربح ومجمل الربح، غير أننا ها هنا نركز على التقييم وفقاً لمستوى الأصول، والتركيز يجب ألا يقف عند ذلك؛ بل يجب أن يشمل التعرف على تركيبة المكاسب المادية ونوعية المخاطر المحيطة بها، حيث أن التعرف على الربحية مهم؛ لكن الأهم هو فهم مصـدرها وما أن كان من نشاطات مصرفية عادية أو احتكارية غير تقليدية.

وبالنظر الى النسبة المالية المتبعة في الحالة الدراسية، والممثلة **بمعدل العائد على الأصول**؛ فإننا نلحظ أن متوسط هذا المعدل لدى مصرف التجارة والتنمية أعلى من متوسط معدل العائد لمصرف الجمهورية وذلك بفارق (0.10%)، حيث سجل مصرف الجمهورية متوسط نسبة (0.47%)، وذلك مقارنة بمصرف التجارة والتنمية الذي حقق نسبة (0.57%)، بما معناه قدرة أصول هذا المصرف على توليد العوائد من الأصول.

وتعبيراً عن حالة المصرفين من منظور camel؛ وبالنظر الى الجدول التالي يمكن القول بأن مصرف الجمهورية حظي بدرجة تصنيف **(3)**، وذلك يعبر عن انخفاض في أداء أرباح المؤسسة المصرفية، وعلى الأغلب فإن الأسباب يمكن أن نُرجعها للسياسة المصرفية التي يتتبعها المصرف ادارياً في أصوله، أما مصرف التجارة والتنمية فقد حقق ذات التصنيف، وفي الحالتين الأمر يقتضي القيام بإجراءات تُصحح مسار الربحية لكي لا يتأثر رأس مال المصارف عينة البحث.

جدول (7) معدل العائد على الأصول وفقاً لتصنيف نموذج (CAMEL)•

درجة التصنيف	معدل العائد على الأصول
1	ROA > 1.5%
2	0.75% < ROA < 1.5%
3	0.4% < ROA <0.75%
4	0 < ROA <0.4
5	ROA < 0

• **(المصدر**: استناداً الى الأدبيات العلمية السابقة: زغود، 2015؛ يمنية وبوعبدالله، 2013)

وإضافة الى ما سبق؛ التعليق على حالة الربحية في المصرفين تستوجب النظر الى عوامل أخرى أكثر تفصيلاً، حتى وأن كان معدل العائد على الأصول لمصرف التجارة والتنمية قد حظي بالتحسن؛ فالواقع يتطلب المقارنة بشكل أكبر من ذلك، وان أمكن فالمحبذ أن يقارن أيضاً بمعيار الصناعة المصرفية، وذلك بعد أن اعتمدنا على المعيار التاريخي، والمقارنة بين مصرفين من نوعين مختلفين (حكومي، خاص).

شكل (4) معدل العائد على الأصول للمصرفين خلال الفترة (2009-2017)

المصدر: القوائم المالية الخاصة بالمصرفين عينة الدراسة

5- السيولة:

تحظى السيولة بأهمية خاصة في المؤسسة المصرفية؛ وذلك بحكم أن استمرارية العمل المصرفي تستند عليها، وهذه الاستمرارية من شأنها تحقيق الحماية من مخاطر العسر المالي التي قد تعترض المصرف، إضافة الى أن هذا المؤشر يحدد الجدارة الائتمانية للمؤسسة المصرفية ويعكس مدى صحتها المالية، ووجود سيولة كافية يعني وجود فرص لنجاح المصرف ونموه.

وبالنظر الى ترابط ما سبق من مؤشرات مع بعضها البعض؛ نجد أن السيولة لا تتداخل بشكل (كبير) مع مؤشر الملاءة المالية وجودة الأصول كذلك ربحية المؤسسة المصرفية، لكنه يحظى بأهمية بالغة خصوصاً من ناحية التعامل مع المودعين (**الفرا، 2008**)، لكن يظل التداخل موجود حتى وان كان بشكل أقل، بحكم أن الاحتفاظ بالسيولة الكافية له انعكاس على التزامات المصرف وأرباحه بشكل إيجابي، إضافة الى أن ذلك يقلل من المخاطر التي تقيسها المؤشرات السابقة.

وفي ذلك تؤثر نسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل المصرف المركزي، والتي بناءً على حدودها يتوجب على المصارف العامة والخاصة الالتزام بها، ووفقاً للقانون رقم 1 لعام 2005 نجد أن النسبة المنصوص عليها تكمن في 25% كأصول سائلة من اجمالي الأصول السائلة الموجودة في المصرف، واستناداً الى تقارير مصرف ليبيا المركزي؛ فإن معظم المصارف الليبية ملتزمة وتحظى بالسيولة، ويشار الى أن معظمها موظفة لدى المصرف المركزي.

وتقييماً لأداء المصرفين عينة الدراسة؛ فإننا هنا نلجأ الى (نسبة السيولة)، وذلك في الوقت الذي تتعدد فيه نسب السيولة المعمول بها في إطار التقييم (نسبة السيولة العامة، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة القروض السائلة الى الودائع)، وعادةً ما يتم الارتكاز على الأخيرة بحكم أنها تحتوي على أهم عنصرين مؤثرين في سيولة المصرف ممثلان بالقروض والودائع، غير أن ما يحكمنا هنا متمثل في البيانات المتاحة من قبل المصرفين.

وبالنظر الى **نسبة السيولة** المتعارف عليها بنسبة التداول، أو مثل ما يسميها البعض النسبة الحالية؛ يتضح لنا أن كلا المصرفين لديهما القدرة على تغطية الالتزامات ومواجهة السحب على الودائع، خصوصاً وأن المصرفين قد فاقا نسبة 100%، وهذا يدل على وجود مبالغ كبيرة، ومتوسطات النسب لم تختلف بين المصرفين، حيث حظي مصرف الجمهورية بمتوسط (105%)، أما مصرف التجارة والتنمية فقد حقق ما نسبته (103%)، وتصنيف camel يوافق ما تمت ملاحظته من خلال المتوسطات الحسابية، وبالتالي يرى أن كلا المصرفين قد حظت بنتائج عالية، وهذا جعل كليهما يصنفان بتصنيف **(1)**.

جدول (8) نسبة السيولة وفقاً لتصنيف نموذج (CAMEL)•

درجة التصنيف	نسبة السيولة
1	L > 15%
2	L > 12%
3	L > 10%
4	L > 5%
5	L < 5%

• **المصدر**: استناداً على الأدبيات العلمية السابقة: (يمنية وبوعبدالله، 2013)

وفي ضوء المقارنة بين المصرفين خلال زمن الدراسة؛ يتوجب النظر الى المعيار الذي ينص عليه المصرف المركزي في إطار السيولة، والذي يتضح جلياً التزام كلا المصرفين بذلك، ورغم تشابه النسب المحققة في كل عام؛ نلحظ أن الشكل البياني (5) يوضح أن هنالك ثمة اختلاف في مصرف الجمهورية عام 2014، والذي إذا ما نظرنا اليه نجد أنه حقق أدني نسبة ممثلة بـ (101%)، والجدير بالذكر هنا أن هذه النسبة تَوافق فيها المصرفين رغم اختلاف نوعيهما (عام، خاص)؛ ولكي تتضح الفروق يتوجب اللجوء الى مؤشرات أكثر دقةً وكفاءة.

شكل (5) نسبة السيولة للمصرفين خلال الفترة (2009-2017)

المصدر: القوائم المالية الخاصة بالمصرفين عينة الدراسة

التصنيف السنوي والكلي للمصرفين وفقاً لنموذج السلامة المصرفية CAMEL:

بعد خطوة التحليل المقارن للنسب المالية لنموذج السلامة المصرفية camel، نستطيع الآن تحديد تصنيف المصرفين، وذلك من خلال احتساب متوسط النسبة لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المصرفية (camel) لكل مصرف على حدة، وفيها نستبعد مؤشر كفاءة الإدارة (Management efficiency) لعدم قدرتنا على إيجاد تصنيف لمقاييسها الكمية، لنقوم من بعدها بتحديد درجة تصنيف كل مؤشر، وأخذاً بالوسط الحسابي لأجل الوصول الى درجة التقييم، ومن ثم الوصول الى تصنيف المصرف وفقاً للنموذج.

جدول (9) تصنيف أداء مصرف الجمهورية •

السنة	ملاءة رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
متوسط النسبة	2.69%	19.90%	0.47%	105.33%
تصنيف النسبة	4	3	3	1
درجة التقييم	2.75			
التصنيف	3			

• (**المصدر**: من اعداد الباحثان استناداً على الأدبيات العلمية والقوائم المالية للمصرف)

جدول (10) تصنيف أداء مصرف التجارة والتنمية •

السنة	ملاءة رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
متوسط النسبة	3.85%	7.26%	0.57%	103.33%
تصنيف النسبة	3	2	3	1
درجة التقييم	2.25			
التصنيف	2			

• (**المصدر**: من اعداد الباحثان استناداً على الأدبيات العلمية والقوائم المالية للمصرف)

حيث يعتبر نموذج camel من النماذج التي تُقيم الأداء المالي بهدف الرقابة على المصـارف، وبغية تحديد نقاط القوة والضـعف لغرض التحسـين والاسـتمرار في الوسـط المالي، وفي دراسـتنا التي تقوم على المقارنة بين عينة ممثلة عن المصـــارف العامة الحكومية (مصـــرف الجمهورية)، وعينة عن قطاع المصـارف الخاصـة تمثلت في (مصـرف التجارة والتنمية)؛ تمكنا من الحصـول على تصـنيف كلي يعكس وضع المصرفين، وذلك وفقاً لدرجات التقييم المتعارف عليها:

جدول (11) درجات التقييم والتصنيف لنموذج (CAMEL)

درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوية	1 – 1.5
2	مرضية	1.5 – 2.5
3	معقولة	2.5 – 3.5
4	هامشي	3.5 – 4.5
5	غير مرضية	4.5 – 5

• (**المصدر**: استناداً على الأدبيات العلمية السابقة: يمنية وبوعبدالله، 2013)

ويمكننا التعليق على حالة المصرفين اعتماداً على جدول التصنيف السابق، وبأخذ كل حالة على حده؛ ابتداءً من مصـرف الجمهورية الذي سـجل درجة تقييم (2.75)، وهذا يعني أن المصـرف يحظى بدرجة تصـــنيف **(3)**، وأداء المصـــرف خلال الفترة **(معقول)** الى حد ما، وهنا يتوجب على ادارته النظر الى المؤشرات التي تعاني من تصنيف منخفض، وضرورة الاهتمام بمتطلباتها التي تعزز أدائها وترفع مستوى تصنيفها، ولعلنا هنا نخص عنصري ملاءة رأس المال والربحية، وهذا لا يعني استبعاد المؤشرات الأخرى التي أثبت التحليل المالي تراجع مستواها خلال السنوات الأخيرة.

أما عن الحالة الدراسية المتعلقة بالمصارف الخاصة والممثلة بمصرف التجارة والتنمية؛ فالشاهد من خلال درجات تصنيفه نستطيع القول أن مصرف التجارة والتنمية أفضل من مصرف الجمهورية، حيث سجل درجة تقييم (2.25)، وهذه الدرجة جاءت أقل من مصرف الجمهورية، واستناداً عليها حظي مصرف التجارة والتنمية بأداء **(مرضي)** مصنف بدرجة **(2)**، وهذا يعكس تحسن أداء المصرف في معظم نواحيه المالية، الى جانب قدرته على التعامل بشكل إيجابي مع التحديات والأزمات، لكن ذلك لا يمنع من بعض التوصيات التي تخص مؤشري ملاءة رأس المال والربحية، وذلك لكي يحظى المصرف بتصنيف أعلى خلال السنوات القادمة.

النتائج:

انطلاقاً من تصنيف نموذج CAMEL لكلا المصرفين؛ نلحظ أفضلية مصرف التجارة والتنمية عن مصرف الجمهورية في مؤشرات السلامة المصرفية، حيث حظي بدرجة تصنيف مرضية (2)، مقارنة بمصرف الجمهورية الذي كانت درجته معقولة (3)، وتفصيلاً عن كل مؤشر من المؤشرات؛ نجد أن هنالك فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الادارة1) بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL، وعدم وجود فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (الربحية، السيولة) بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL، وهذا بما معناه؛ قبول الفرضية (الأولى، الثانية، الثالثة)، ورفض الفرضية (الرابعة، الخامسة).

وبناءً على ما تم عرضه في التحليل المالي المقارن؛ ومن خلال النسب المالية (نسبة رأس المال الأساسي، نسبة التصنيف المرجح، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) تمكنا من الكشف عن الجزء المتعلق بكل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) الخاصة بالمصرفين (مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية)، وهذا يوافق نتائج الأدبيات السابقة التي أشادت بقدرة نموذج السلامة المصرفية على كشف مواطن القوة والضعف لدى المؤسسات المصرفية.

غير أننا هنا حسب وجهة نظر الباحثان_، نرى عدم اعتماد هذه النتائج دون اللجوء الى نسب مالية حديثة ومتعارف عليها في عملية التقييم الحديثة، والتي بوسعها أن تقدم نتائج أكثر دقة عن الحالتين عينة الدراسة، والتي اذا ما أُخذت ستكون نتائجها مختلفة الى حد ما عن النتائج التي تم التوصل اليها، خصوصاً وأن الشاهد هنا قلة البيانات المالية من جهة المؤسسات المالية الليبية التي جعلت عملية التقييم

[1] الفروقات المالية تمت ملاحظتها في مؤشر كفاءة الإدارة بناءً على متوسط النسبة، حيث تعذر إيجاد تصنيف يوافق نموذج CAMEL.

محصـــورة فيما يناســـب البيانات المتاحة فقط[2]، وذلك بغض النظر عن كثير من الشـــروط والاعتبارات، والحال في دولة نامية كدولة ليبيا يتوجب أن تكون له مقاييس تلائم شـــح البيانات المالية الموجودة، الى جانب ذلك؛ يفضـل أن يؤخذ (عنصـر المخاطرة) بعين الاعتبار كمؤشـر مالي عند التقييم، حيث أننا نراه ضِـمنياً ضـمن مؤشـر الملاءة والجودة والربحية؛ لكن أهميته البالغة تُلح بأخذه كمؤشـر لحاله لكي تكون النتائج تفصيلية بشكل أكبر، وهذا ما أشادت به أيضاً دراسة **القيسي (2017)** رغم أن كثير من الدراسات ترى بأن ثلاث مؤشرات من نموذج السلامة المصرفية camel قد يكون كافياً، وفي ذلك نرى أن التداخل الذي تحظى به النسب المالية مُبرراً لهذه الحجة.

التوصيات:

وفي إطار ما سبق؛ نوصـي بدراسـات مالية شـاملة لبقية المصـارف الليبية خلال فترات زمنية أطول، وبكيفية تبحث في المتغيرات ذو الدلالة على الأداء المالي للمصـــارف الليبية، وذلك بغية التعرف على المشاكل التي تنعكس على الأداء، وهذا يشمل أيضاً المصارف الإسلامية التي يمكن قياسها بذات النموذج عند إضافة عنصر السلامة الشرعية (S) SCAMELS، وضمن التوصيات أيضاً، نُشدد على ضرورة ممارسة الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي، وإلزام المصارف التجارية بتقييم أداء ادارتها العامة والفروع، وذلك بما يضمن الوصول الى أداء مالي قوي.

المراجع:

1. إبراهيم، خالد عطية (2005). **تقييم أداء المصـارف التجارية باسـتخدام قائمة التدفقات النقدية: دراسـة تطبيقية على المصارف التجارية الرئيسية في الجماهيرية للفترة 1998-2002**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
2. أسـعد، بسـام (2018). **تقييم أداء المصـارف باسـتخدام نموذج التقييم المصـرفي CAMELS**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (1)، ص (287-306).
3. اسـميو، منى حسـن، والصـادق حسـين غيث **(2020). الأداء المالي للمصـارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020؛** مجلة آفاق اقتصادية، 6 (12)، ص (269-266).

[2] محدودية البيانات المالية عن المؤسسات المصرفية الليبية تجعل الباحثين في تجنب مستمر للقيام بمثل هذه الدراسات، وذلك تجنباً للمعوقات التي تعترض طريقهم بحكم هذه المحدودية.

4. الأسود، عادل العكرمي (2008). **عملية تقييم الأداء في فروع المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الأمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
5. بوخلخال، يوسف (2012). **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10)، ص (205-216).
6. تميسة، سهام (2014). **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2008-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. دوزان، أحمد الهادي (2002). **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة مقارنة بين مصرفي الجمهورية والأمة خلال الفترة (1988-1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
8. زغود، إيمان (2015). **الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
9. الفرا، أحمد نور الدين (2008). **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأدلة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. القيسي، فوزان عبد القادر (2017). **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2009-2014)**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (13)، العدد (4)، ص (461-474).
11. الموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي (***cbl.gov.ly***).
12. الموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية (***www.jbank.ly***).
13. الموقع الالكتروني لمصرف التجارة والتنمية (***www.bcd.ly***).
14. يامين، إسماعيل يونس، ومحمد الظهراوي (2016). **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (16)، العدد (3)، ص (1-11).

15.يمنية، شـــوشـــة وودان بوعبدالله (2013). **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (8)، ص (111-91).

16 .Ahmad Ali Bawaneh, Ahmad Dahiyat, (2019). **PERFORMANCE MEASUREMENT OF COMMERCIAL BANKS IN JORDAN USING THE CAMELS RATING SYSTEM**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 23, Issue 6, 2019,PP 1-7.

17. Siti Nurain Muhmada,b and Hafiza Aishah Hashim, (2015). **USING THE CAMEL FRAMEWORK IN ASSESSING BANK PERFORMANCE IN MALAYSIA**, International Journal of Economics, Management and Accounting 23, no. 1 (2015): 109-127.

CAMEL Model: A Comparative Case Study of Financial Performance for Public and Private Banks in Libya

Muna Hasan Ismew
Researcher
Faculty of Economics & Commerce
Elmergib University

Dr Alsadek Hesain gait
Associate professor
Faculty of Economics & Commerce
Elmergib University

Abstract:

The aim of this study is to compare the financial performance of public and private commercial banks in Libya, based on the CAMEL banking safety model through its financial indicators (capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity), and the study was conducted on a sample represented by two banks (and Jomhouria Bank & Commerce and Development Bank) during the period (2009-2017). The descriptive analytical approach was used in the framework of comparison of the model indicators for the two banks, and the study reached results that reflect the financial strength of the sample, as it became clear to us the performance of the Bank of Commerce Development better than the Bank of the Jomhouria Bank in banking safety indicators. It received a satisfactory rating (2), compared to the Jomhouria Bank, whose rating was (3). In addition, there are differences in the average performance indicators (capital adequacy, asset quality, management efficiency) between the Jomhouria Bank and the Commerce and Development Bank according to the CAMEL model classification, However, there are no differences in the average performance indicators (profitability, liquidity) between the Jomhouria Bank and the TradCommerce and Development Bank according to the CAMEL model classification.

Key Words : Financial performance , Libyan Banks , Jomhouria bank , Commerce and Development Bank, Camel Model